

جريد البصائر والثورة الجزائرية 1954-1956

لونيسى إبراهيم

قسم التاريخ - جامعة الجليلي ليايس -

مقدمة

تعد جريدة البصائر من بين الجرائد الجزائرية الوطنية القليلة جدا التي عاشت مدة زمنية طويلة إلى حد ما، إذ تقدر هذه الفترة الزمنية بأكثر من ثلاثة عشر سنة، قطعتها على فترتين. الأولى فيما بين 1935 – 1939 حيث توقفت عن الصدور عند اندلاع الحرب العالمية الثانية بأمر من الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيس الجمعية التي كانت الجريدة تتحدث باسمها. وعند انتهاء هذه الحرب أعاد الشيخ محمد البشر الإبراهيمي الرئيس الجديد للجمعية، بعد وفاة الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس، إصدارها مرة ثانية سنة 1947. واستمرت في الصدور إلى غاية أواخر سنة 1956، وهذا معناه أنها عايشة أحداث الثورة التحريرية الجزائرية لقرابة العامين تقريبا.

جريدة البصائر وتطورات أحداث الثورة:

إن الدارس لمختلف أعداد الجريدة الصادرة منذ اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 إلى غاية توقفها عن الصدور في أواخر سنة 1956 سيلحظ أمرين اثنين وهما: **الأمر الأول:** هو أن الجريدة تتبعت جميع الأحداث والتطورات المختلفة التي عرفتها الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، إذ لا يكاد يخلو أي عدد من أعدادها من الحديث عن هذه الثورة، فمعظم افتتاحياتها كانت مخصصة لهذا الحدث، كما أنه ابتداء من عددها الصادر يوم 24 ديسمبر 1954 والذي يحمل رقم 298، أخذت تخصص في كل عدد صفحة كاملة لاستعراض أبرز وأهم الأحداث التي تشهدها الجزائر خلال كامل الأسبوع، وكانت تنشرها تحت عنوان (يوميات الأزمة الجزائرية) وابتداء من العدد رقم 337 الصادر يوم 14 أكتوبر 1955 شرعت في تقديم هذه اليوميات حسب المناطق التالية. (الناحية القسنطينية، والقبائلية، والوهرانية والجزائرية)، وبالتالي فإنه يمكن القول أن هذه الجريدة تعتبر مصدرا هاما جدا للتاريخ لهاتين السنتين من الثورة الجزائرية.

الأمر الثاني: هو أنه من خلال مطالعة وتحليل المقالات الافتتاحية لهذه الجريدة خلال الشهور الأولى لاندلاع الثورة هو ذلك التردد الكبير في الحكم على الأحداث العسكرية التي كانت تشهدها مختلف مناطق الجزائر لأنها كانت تجهل تماما حقيقة الواقفين وراء هذه الأحداث حيث كتبت في افتتاحية العدد الصادر مباشرة بعد انفجارات الفاتح من نوفمبر تقول: "فلحد تلك الساعة لم نتصل بالتفاصيل المقنعة عن الحوادث، وليس بين أيدينا إلا ما تناقلته الصحف وشركات الأخبار".⁽¹⁾ ولم تتمكن الجريدة من كشف أسرار هذه الحوادث إلا بعد أن أوشكت سنة 1954 على الانتهاء، حيث أدركت (البصائر) أنها ماهي إلا غضبة الشعب الجزائري على الوجود الاستعماري، وأن وراء هذه الأحداث قيادة ثورية تخطط وتنظم للأعمال العسكرية المختلفة، ولكن رغم هذا التردد فإن الدارس المتمعن لهذه المقالات سيجد بين سطورها روح التأييد غير المباشر للذين كانوا يقومون بتلك الأعمال من جهة، وكشف وفضح الدعاية الفرنسية المضللة التي كانت تبثها في أوساط الرأي العام المحلي والدولي من جهة أخرى.

كانت جريدة (البصائر) تحمل للسلطات الاستعمارية كامل المسؤولية في الأحداث التي كانت تجري على الساحة الجزائرية، ولقد ظهر هذا جليا في مقالها الافتتاحي الذي نشرته مباشرة بعد هجومات 20 أوت 1955⁽²⁾ بعنوان (من المسؤول عن هذه الدماء؟)⁽³⁾ وتشير فيه إلى بطلان تلك الأقوال التي

(1) جريدة البصائر 4 نوفمبر 1954.

(2) هي عبارة عن هجومات قام بها قائد المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) زيغود يوسف على الكثير من المواقع في هذه المنطقة وكان زيغود يوسف يسعى من خلال هذه الهجومات إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها فك الحصار المضروب على المنطقة الأولى (منطقة أوراس النمامشة) ونقل الثورة من

كانت تروجها الأبواق الاستعمارية في كل مكان من أن الثورة قد قرب زوالها في الجزائر، وما احدثت 20 أوت 1955 إلا دليلا قاطعا على هذا البطلان "ولعل الكثير من الخصوم كانوا يعتقدون أن أمر هذه الثورة قد آل إلى الزوال، وأنها تسير نحو نهايتها التي قالوها قريبة، فإذا بوثة يوم العشرين أوت تمزق عن أعينهم تلك الغشاوة الوهمية وتريهم رأي العين ان هذه الحوادث لم تقع إلا من أجل شيء وأنها لن تنتهي إلا بشيء...".

والمعروف أن السلطات الاستعمارية حاولت تشويه صورة المجاهدين الجزائريين مستغلة ما حدث خلال عمليات 20 أوت، اذ ألصقت بالثوار العديد من التهم وحملتهم مسؤولية المجازر التي حدثت في ذلك اليوم حتى تنفر الشعب من الثورة، ولكن جريدة (البصائر) دافعت عن الثوار بقولها "... ولقد أطلالوا الكلام، ولاكوا بألسنتهم وبأقلامهم حديث المذابح والفضائع، وما وقع في قرية عين عبيد، وفي سكيكدة من قتل المدنيين مع نساءهم، وبعض أطفالهم، وما قالوا إنه حدث في التمثيل ببعض الجثث وما استنكرناه، ونشك غاية الشك في صدورهم من مسلمين كيفما كانت حالتهم، ومهما كانت هويتهم، ولعله من جعل بعض من اندس في صفوفهم من الأوربيين الفارين إليهم، وقد شهد شاهد من أهل القرى أنه رأى جماعة من الأوربيين بين صفوف الثائرين وسمعهم يتكلمون".

وحملت الجريدة (4) مسؤولية ما حدث في الشرق الجزائري لثلاث جهات، الأولى النظام الاستعماري الفضيع المفروض على الجزائر، والذي استأثر بكل خيرات البلاد الجزائرية، وأرضها وموارد ثرواتها، والجهة الثانية هي الجالية الفرنسية التي استفادت من هذا النظام استفادة كبيرة، والثالثة هو نظام حكومي ليس له إلا عين واحدة يرى بها الاستعمار الفرنسي والمستعمرين، وليست له إلا أذن واحدة يسمع بها أقوالهم وحججهم، فإذا ما تكلم المظلومون والمحرومون، وصرخوا أدار لهم أذنه الصماء، وإذا ما تظاهروا وتحركوا واجههم بعينه العمياء.

وكانت جريدة (البصائر) في تحليلها للأوضاع العامة الجزائرية خلال هذه الفترة تنطلق في أغلب الأحيان من التصريحات التي كانت تصدر من السلطات الرسمية الفرنسية، فعندما كان وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران François Mitterrand (5) يستعد لزيارة الجزائر بعد اندلاع الثورة بهدف تهدئة الأوضاع، كتبت الجريدة مقالا افتتاحيا بعنوان (كلا لا يجب أن تنتصر الرجعية) (6) وفيه تخاطب وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران بأسلوب حضاري هادئ وهادف في الوقت ذاته، فمثلا قالت له: "... وإننا لنرجو مخلصين أن يكون الوزير قد ترك جانبا، وبصفة نهائية تلك الأفكار الشاذة البسيطة التي كان قد أعرب عنها قبل اشتعال نيران الحوادث، وبعدها من مثل تصريحاته التي يدعي فيها أن الجزائر مقاطعة فرنسية، لا تعالج مشاكلها إلا بما يصلح لعلاج سائر المقاطعات الفرنسية..."

وطرحت عليه الجريدة في المقال ذاته مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالأوضاع المأساوية التي كانت تعيش فيها الجزائر، وهذه الأوضاع هي السبب الرئيسي في اندلاع هذه الثورة: " هل احترمت في القطر الجزائري حرية الانتخابات بالنسبة للجميع؟ هل فصل الدين الإسلامي الاسير المقيد من الدولة؟ هل تحررت اللغة العربية وأصبحت رسمية تدرس في المدارس، ولا تحارب وتضطهد في عقر دارها؟ وهل زال الحكم العسكري المؤبد عن جهات الجنوب الجزائري؟...". وتقول الجريدة بأنها تستطيع أن تواصل على مثل هذا التساؤل إلى أن تمتلئ كامل صفحات العدد، وتختتم مقالها بالقول "... بل إن منهم من قال وسيكرر قوله لمسيو ميتران أن الحالة لا تعالج إلا بمثل الأساليب التي عولجت بها حالة 1945، ويرى هؤلاء أن ثورة الأوراس لن تنتهي... وأن حالة الاستثناء لن تزول إلا إذا أرهقت الحكومة الحد، وتخطت

الجبال والأرياف إلى المدن للتخفيف من الضغط المفروض على الجبال والمناطق الريفية وإسماع صوت الثورة الجزائرية في الخارج وفي الأخير اعتبارها وقفة تضامنية مع الملك محمد الخامس في ذكرى نفيه من المغرب الأقصى.

(3) جريدة البصائر، 2 سبتمبر 1955.

(4) المصدر نفسه.

(5) أصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية خلال الفترة ما بين 1981-1994.

(6) جريدة البصائر: 26 نوفمبر 1954.

حدود البطش الجماعي وأغرقت رجال الأمة إلى أقصى حد ممكن في بحر من الدماء ومستنقع من المعتقلات، وسلحت الجالية الفرنسية وأطلقتها على بقية السكان".

وبعد مرور شهر ونصف على اندلاع الثورة قامت الجريدة بنشر مقال افتتاحي مطول حلت فيه تحليلاً دقيقاً الأوضاع العامة التي كانت سائدة في الجزائر، وكان هذا المقال تحت عنوان مركز جدا (الجزائر فوق كف عفريت)⁽⁷⁾. ولقد انطلقت الجريدة في تحليلها من بعض التصريحات الفرنسية المضللة التي كانت تهدف إلى تفكيك التلاحم الشعبي، والتفافه حول ثورته، حيث عمدت الجريدة إلى التشكيك في هذه التصريحات، وبالتالي أبطال مفعولها في أوساط الجماهير الشعبية بطريقة ذكية جداً، وتتمثل هذه التصريحات في أن السلطات الفرنسية أعلنت عند بدء الأحداث أن عدد هؤلاء الفلاقة – أي الثوار – يبلغ ثلاثة آلاف أو يزيد عن ذلك بقليل، وصرحت بأن منطقة الأوراس تعتبر كلها منطقة ثورة، وقالت بأن العملية ستكون هناك صعبة وقاسية، نظراً لطبيعة الأرضي، وترى جريدة (البصائر) أنه بعد زيادة وزير الداخلية فرانسوا ميتيران إلى الجزائر تغيرت التصريحات التي نعتها بـ (الحقيقية الرسمية)، وأن الحالة اكتسبت صبغة جديدة. إذ أن الثائرين المعتصمين بجمال الأوراس لم يبقوا ثلاثة آلاف بل تبخروا فأصبحوا لا يتجاوزون إلا عدد قليل جد من الأشداء الذين رابطوا في بعض مغاور الجبل وأبو الاستسلام، وأن الصبغة السياسية التي اصطبغت بها الحركة في يومها الأول قد انتهت، وأصبحت العملية عملية قطع طريق، والخروج عن القانون، لا أكثر ولا أقل.

وتواصل الجريدة في التشكيك في تصريحات المسؤولين الفرنسيين، فتقول بأنهم قالوا بعد ذلك أن هاته القلة الثائرة انسحبت إلى الجنوب الشرقي من سلسلة الجبال ورابطة بين الصحراء والجبل تنتظر الإحداق بها وإبادتها. ولكن الجريدة وبطريقة ذكية واستهزائية تقوم بقلب كل هذه التصريحات وتحولها إلى مجرد أكاذيب لا أساس لها من الصحة "... لكن إذا كان الأمر كذلك لما تصفه البلاغات الرسمية في الدور الثاني من أدوار هذه المآسات فلما هذه الأعمال الفظيعة من التنكيل والزجر؟ ولماذا تقع أعمال التخريب والتدمير في قرى الأوراس العديدة التي حطمت بالديناميت تحطيماً، فخربت الديار وأتلفت الأرزاق... " بهذه الطريقة قامت جريدة البصائر بالتشكيك في هذه التصريحات، وإبطال مفعولها، وكأنها تريد أن تبلغ بشكل غير مباشر رسالة خاصة للشعب الجزائري وهي: يجب عليك أيها الشعب أن لا تثق أبداً في التصريحات الفرنسية.

وبالطريقة السابقة نفسها، المعتمدة على الذكاء والتشكيك في التصريحات الرسمية الفرنسية كتبت (البصائر) مقالة أخرى بعنوان (بعد الزوبعة)⁽⁸⁾ وانطلقت في هذا المقال من التصريحات التي تقول أن السلطات الفرنسية على وشك أن تسيطر على الوضع العام، وتعلق الجريدة عليها بأنه إذا صدقنا الأنباء الرسمية والتصريحات المتفائلة التي يعلنها الرجال المسؤولون فإن هذه الحوادث تكون قد فقدت أهميتها ووهجها الأول وبالتالي أصبحت عديمة الأهمية، وهي سائرة إلى نهاية حتمية في أيام قد تطول، وقد تقصر، ولكن جريدة (البصائر) عمدت إلى التشكيك في هذه التصريحات بقولها أن هذه الأحداث سائرة إلى نهاية حتمية في أيام قد تطول، وقد تقصر، فهذا يعني أن السلطات الفرنسية لم تنجح إطلاقاً في السيطرة على الوضع، كما أن نهاية هذه الأحداث يجب أن تكون حتمية ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لصالح من ستكون هذه النهاية الحتمية؟ وحتى تزيد الجريدة عملية التشكيك عمقا عمدت في تحليلها للوضع العام إلى طرح فرضيتين: " فنحن الآن نقف أمام افتراضين، فإما أن تتغلب قوى الحكومة الشاكية السلاح، المتعددة الفرق في أيام قليلة على الجماعات الثائرة المسلحة التي لا تزال ترابط في أعالي الجبال وفي نقط كثيرة من جهات البلاد، وينتهي أمر الملاحم المسلحة في أمد قريب، وإما أن تستطيع تلك الجماعات الثائرة النجاة بنفسها كلما أحرق بها الخطر، وتستمر على أعمالها، فإذا خسرت ميداناً ظهرت في ميدان آخر، وبهذا تستمر الحوادث وتزداد الحالة تحرجاً وكدراً... " وبعد ذلك تخلص الجريدة إلى نتيجة مفادها أن الهدف الأسمى الذي من أجله اندلعت هذه الثورة وهو الاستقلال، وهذه النتيجة يستتبها القارئ والمحل لهذه الفقرة وإن لم يرد ذلك صراحة وبشكل مباشر، كتبت الجريدة تقول: " ...سواء أكانت

(7) جريدة البصائر: 17 ديسمبر 1954.

(8) جريدة البصائر 7 جانفي 1955.

الغلبة للافتراض الأول، أو الافتراض الثاني، فإن على الحكومة الاستعمارية أن ترضخ للأمر الواقع، فإذا انتصر الافتراض الأول فعليها بالإسراع لإقامة دعائم السياسة الحرة الرشيدة التي ترضي الشعب، وتبعد عنه أشباح الماضي المؤلمة، فتمكنه على قاعدة العدل والإنصاف من الاضطلاع بمسؤولية الحكم ومن القيام بمهام الإدارة، ومن التمتع بالنظام الديمقراطي الحقيقي الذي يعبر عن أن كلمة الشعب هي العليا، فيكون له المجلس المنتخب الحر الذي يعبر عن إرادته ويتكلم باسمه ويشرع له قوانينه ويحاسب حكومته عن أعمالها".

ووقفت جريدة (البصائر) مواقف كثيرة معارضة المعارضة للسياسة الاستعمارية، ومثال ذلك معارضتها للمشروع الإصلاحي الذي تقدم به وزير الداخلية الفرنسي إلى حكومته في 5 جانفي 1955. ويتكون من شقين، الأول يقضي بتطبيق القانون الأساسي الخاص بالجزائر والصادر في سبتمبر 1947⁽⁹⁾، والثاني يتمثل في إدخال نوع من الإصلاحات الإدارية على هيكل البلاد، مما هو خارج عن نطاق القانون الجزائري لسنة 1947، والهدف من هذا المشروع الإصلاحي هو احتواء الثورة في أيامها الأولى قبل أن تستفحل وتتحول إلى مارد عظيم تعجز فرنسا العجز المطلق في الإمساك به، وهذا بالإسراع في دمج الجزائري في فرنسا، ونظرا لخطورة هذا المشروع على مستقبل الجزائر لو تحقق له النجاح في ذلك، وبسبب إهماله من طرف العديد من الذين كتبوا عن المشاريع الفرنسية المختلفة التي ظهرت على الساحة السياسية الجزائرية في الفترة ما بين 1954-1962 بهدف القضاء على الثورة التحريرية، ارتأيت أن أسجل في هذه الدراسة تلك البيانات التي قامت جريدة البصائر بنقلها من المشروع وهي كما يلي⁽¹⁰⁾:

1- إحداث ثلاث عمالات جديدة في القطر الجزائري، عمالة عنابة وتشمل كل من عنابة وسوق أهراس وقالة وتبسة، وعمالة الأصنام التي ستتشكل من الأصنام ومستغانم والبيض وعمالة الصحراء وسيوضع لها نظام خاص ومركز العمالة سيكون في مدينة بشار.

2- تعديل نظام البلديات الممتزجة وإحداث البلديات الكبرى مكانها بحيث تنتخب هذه البلديات رئيسها، ولا يشترك القائد في مفاوضاتها، وتغيير نظام الجماعات والدواوير بشكل تكون فيه الأمور قريبة إلى النظام الديمقراطي.

3- إحداث إدارة خاصة للشؤون الجزائرية في وزارة الداخلية الفرنسية بباريس.

4- إنشاء مدرسة إدارية بمدينة الجزائر، تفتح أبوابها للجميع، قصد إيجاد طبقة إدارية من المسلمين وغيرهم لتشارك في المناصب الحكومية العليا.

5- ضم الإطارات الأعلى من البوليس الجزائري لإطارات البوليس الفرنسي بباريس.

6- تغيير نظام الولاية العامة الجزائرية التي تشمل 21 إدارة وفيها نحو 2500 موظف، بحيث يحال الكثير من سلطاتها إلى العمالات حتى يخف ضغط الأعمال على الولاية التي تصبح مشكلة من خمس إدارات فقط وهي المالية والداخلية والاقتصاد والأشغال العمومية والشؤون الاجتماعية.

7- العمل على رفع أجور العمال في القطر الجزائري حتى تقل الفروق الموجودة بينها وبين الأجور في فرنسا.

8- إحداث برنامج إصلاح زراعي واسع النطاق يعتمد على توسيع شبكة الري، وضبط المياه لإحياء الأراضي.

9- تبادل الرئاسة في المجلس الجزائري بين ممثلي القسم الأول والقسم الثاني كل ستة أشهر بدل السنة.

⁽⁹⁾ هو عبارة عن قانون أساسي -شبه دستور- خاص بالجزائر صادق عليه برلمان الجمهورية الرابعة

بباريس في 20 سبتمبر 1947 وأبرز ما ينص عليه هذا القانون هو اعتبار الجزائر جزء من فرنسا، وإنشاء مجلس جزائري منتخب من المعمرين والأهالي من 120 عضوا مناصفة بين المعمرين والأهالي مهمته دراسة الميزانية والنظر في المشاريع الاقتصادية الخاصة بالجزائر، وقراراته غير نافذة إلا إذا وافقت عليها الحكومة الفرنسية في باريس والجمعية الوطنية الفرنسية وينص أيضا على إلغاء البلديات المختلطة، وإلغاء الحكم العسكري السائد في الجنوب وفتح الوظائف العامة المدنية والعسكرية لسكان الجزائر على حد سواء.

⁽¹⁰⁾ جريدة البصائر 14 جانفي 1955.

- 10-توسيع المجال الذي تشارك فيه طبقات خاصة من المسلمين في انتخاب القسم الأول.
 11-تعميم حق الانتخاب للمرأة المسلمة سواء بمشاركتها حسب النصوص القانونية في القسم الأول أو في القسم الثاني.
 12-تغيير نظام الإذاعة وإصلاحه على أسس جديدة.
 13-إحداث مؤسسة ثقافية إسلامية عليا بمدينة باريس.
 14-تنفيذ سائر الفصول الموجودة في الدستور الجزائري، والتي لم تنفذ إلى الآن، ولم ينص عليها هذا البرنامج.

وعلفت الجريدة على هذا المشروع في مقال مستقل بعنوان (عاصفة في كأس) ⁽¹¹⁾ وجاء فيه أن هذه الإصلاحات هزيلة وجائرة، بل " إنها مضحكة" وإنها جاءت ناقصة وغير جريئة بالصورة التي تقتضيها الحالة، ويتطلبها الموقف، بل كان " مشروعا هزيعا شاحبا، لو سمح له بأن يتكلم عن نفسه لتمثل ببيت أبي الطيب المتنبى:

يكفيك مني تحولا إنني رجل لولا مخاطبتي إياك لم ترني.

ونشير هنا إلى أن هذا المشروع أثار حفيظة غالبية المعمرين، الذين عارضوه، وكان على رأسهم "هنري بورجو" العضو بمجلس الشيوخ الفرنسي، ولقد استغربت جريدة البصائر من العاصفة الهوجاء التي أثارها هذا المعمر وأصحابه على هذا المشروع، والذين وصفتهم الجريدة بحزب الاستعمار حيث كتبت تقول بأن هذا الحزب الذي هو تحت زعامة صاحب الجلالة " بورجو الأول " ملك البلاد الجزائرية غير المتوج "... هذا الحزب الجاهل المغرور الذي أعمى الطمع بصره، والذي طمست الأنانية بصيرته قد أخذ بواسطة صحفه الكثيرة الواسعة الانتشار، وبواسطة أعوانه الانتفاعيين المنبئين في البلاد يستشيرون حفيظة الفرنسيين ويستفزون مشاعرهم، ويكاد يدعوهم جهارا للثورة والانتفاضة ضد فرنسا، لأنه يصور هذه الإصلاحات الهزيلة الفاترة، وأكد أقول المضحكة بصورة انهيار السلطان الفرنسي في البلاد، وتمهيد طريق الاستقلال في وجه الجزائريين، واستسلام السلطة الفرنسية أمام أعمال الإرهابيين الجزائريين إلى غير ذلك من الصور المهولة التي تثير ثائرة الفرنسيين وتدعوهم إلى التكتل خلف الحزب الاستعماري المتطرف للدفاع عن حق الحياة سيرا مع غريزة حب البقاء". ⁽¹²⁾

إلى جانب معارضتها للسياسة الاستعمارية فإن جريدة (البصائر) لعبت دورا بارزا في الكشف عن أساليب البطش والإرهاب التي كان يمارسها زبانية الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري، وعرفت الرأي العام المحلي خاصة والعربي عامة بعدالة القضية الجزائرية، وذلك برفع صوت الإنسان الجزائري المظلوم الذي اغتصبت حريته وكرامته، وهذا ما أشار إليه أول بيان أصدره المكتب الدائم لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إذ جاء فيه ⁽¹³⁾ أن الجمعية سخرت جريدتها (البصائر) للكشف عن الأساليب الوحشية الفظيعة التي تستعملها السلطات الاستعمارية لقمع حركة الثورة، والمتمثلة في الإرهاب والبطش، وأعمال الزجر والتنكيل، كما أن الجريدة ذاتها أشارت على هذا في افتتاحية العدد الصادر يوم 06 أفريل 1956 بمناسبة حلول السنة التاسعة لمعاودتها الصدور في سلسلتها الثانية " ... والبصائر جريدة الأمة الجزائرية ... ووقفت في الطليعة مع الأمة في محنتها من أول يوم وأنذرت وحذرت الاستعمار من حلول القوة، فهو لا يأتي بخير، وإنما هو ضرب من ضروب الاحتلال، لا تندمل جروحه، ولا تنسى مآسيه، ويزيد المشكل تعقيدا عما كانت عليه ولكنه ركب رأسه "... وتضيف قائلة أنها بمناسبة الذكرى التاسعة لصدورها من جديد - أي الجريدة - ستدخل مرحلة جديدة من مراحل النضال، ورؤية المجد بيمينها، وهي سائرة إلى الأمام في خوض هذه المعركة الحاسمة التي يخوضها الشعب الجزائري المكافح لكسر وتحطيم قيوده وأغلاله، واسترداد حريته واستقلاله، وتعلن أيضا في هذه الافتتاحية أنها لن تحيد عن طريقها، ولن تتراجع قيد أنملة عن ما عاهدت به الله حتى تقوز بإحدى الحسنيين، النصر واسترجاع السيادة أو الشهادة.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

(13) جريدة البصائر 4 فبراير 1955.

أسلوب الجريدة في معالجة الأحداث

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أسلوب الجريدة في الكتابة تغير بشكل كبير إن لم نقل أن هذا التغير كان بشكل جذري عن أسلوبها في بداية أحداث الثورة، فبعد أن كانت تتحاشى اللجوء إلى الأساليب الشديدة والمباشرة في معظم الأحيان في الأعداد التي صدرت في الشهور الأولى لبداية الثورة التحريرية، فإنها غيرت لهجتها وأصبح أسلوبها قاسيا جدا وكانت بداية هذا التغير مع صدور بيان المكتب الدائم لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في أواخر شهر جانفي والذي نشرته الجريدة في عددها الصادر يوم 4 فبراير 1955، والذي أعلنت فيه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بشكل غير مباشر عن تأييدها للأحداث التي تعرفها الجزائر منذ ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 والذي ذكرت فيه أيضا أن الأمة الجزائرية لن تقبل بأية حال من الأحوال بأي برنامج إصلاحي " إلا إذا حقق رغبتها التحريرية الكبرى في كل ما يتعلق بالحكم والإدارة والشؤون العامة، وكل ما يتعلق بدينها ولغتها"، كما توجهت أيضا إلى الشعب الجزائري في هذا البيان بكلمة موجزة ومختصرة تحثه فيها بالتماسك والتكتل والوحدة المطلقة في سبيل الدفاع عن حريته المنتهكة وحقه المغصوب وكرامته المهدورة.. حتى يخرج من هذه الأزمة الطويلة المدى بتحقيق أهدافه وبلوغ غايته الكبرى.

ابتداءً من العدد رقم 305 الصادر في 11 فبراير 1955 أصبحت الجريدة تنتهج الأسلوب المباشر في حديثها عن الأوضاع العامة في الجزائر ففي هذا العدد مثلاً نشرت مقالا بعنوان " المستقبل لنا" ولقد كتبت بمناسبة سقوط حكومة " منديس فرانس Mandes France" إذ أرجعت الجريدة أسباب سقوط هذه الحكومة إلى ذلك البرنامج الإصلاحي الذي سبق الحديث عنه، واعتبرت الجريدة سقوط هذه الحكومة نصرا عظيما للقضية الجزائرية التي قالت عنها بأنها قضية أصبحت تكتسح المعازل الحكومية والبرلمانية، وبأنها صارت بفضل قوة الأمة وإيمانها وتماسكها من القضايا التي تسقط من أجلها الحكومات، وتتشكل من أجلها حكومات أخرى، وختمت هذا المقال بقولها أن التيار الشعبي الجارف سينتصر خاصة وأن النصر لمن صبر الساعة الأخيرة، ونحن في الساعة الأخيرة من هذا الكفاح الطويل المرير، ودعت الشعب إلى الصبر والمرايطة، وما هذا الكلام في حقيقة أمره سوى تحريض من جريدة (البصائر) للشعب على تصعيد الأعمال الثورية.

البصائر تدفع ثمن مواقفها

وأخر ما يمكن الوقوف عنده في آخر هذه الدراسة التي لم نستعرض فيها سوى عدد قليل من المقالات الكثيرة التي خصصتها لأحداث الثورة هو الإجابة على الأسئلة التالية: كيف تعاملت السلطات الاستعمارية مع هذه الجريدة؟ وهل تركتها تواصل العمل في نشر المقالات الكاشفة لأساليبه الوحشية في اضطهاد الشعب الجزائري؟ أم أنها -أي الإدارة- خلقت لها العراقيل وسببت لها المضايقات؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة بديهية جدا، إذ كيف يعقل أن تترك السلطات الاستعمارية هذه الجريدة تصول وتجول في الميدان، وهي تكشف أساليبه الوحشية وخدعه الكثيرة، فلقد تعرضت البصائر إلى العديد من العراقيل والمصاعب، حيث قامت الإدارة بمصادرة العديد من أعدادها، فمثلا قامت بمصادرة العدد رقم 331 الحامل لتاريخ يوم 02 سبتمبر 1955، ولقد أشار إلى هذه العملية كاتب افتتاحية العدد الصادر يوم 09 سبتمبر 1955 حيث كتب تحت عنوان (لا رجوع إلى الوراء): "...فقد حجزت الجريدة قبل أن تصل إلى أيدي الباعة، وطاف رجالها - أي رجال السلطة الاستعمارية - على الباعة يجمعون ما بقي بين أيديهم منها في العاصمة وبعض مدن العمالة، أما في بقية البلاد الجزائرية صادرت السلطة الحكومية جريدتنا في الأسبوع الماضي، والمشاركين، وكذلك كان الحال بالنسبة للعدد الأسبق فقد صودر في أغلب جهات القطر، ولم يتسرب إلى أيدي القراء إلا الجزء اليسير منه..."

وبدون شك إن الأسباب التي دفعت الإدارة الاستعمارية إلى مصادرة العدد الصادر يوم 02 سبتمبر 1955 هو ما جاء في افتتاحيته التي كتب فيها صاحبها عن أحداث 20 أوت 1955، والتي سبق الحديث عنها في بداية هذه الدراسة. وقامت السلطات الاستعمارية أيضا بمصادرة العدد رقم 333 الذي كان من المقرر أن يصدر يوم 16 سبتمبر 1955، ولم تكتف بهذا فقط بل إنها عمدت إلى حجز الجريدة وتحطيم قوالبها في المطبعة، ومنع وصول أي نسخة منه إلى القراء بأمر من حاكم العمالة، وهذا على حسب ما جاء في العدد الصادر يوم 23 سبتمبر 1955.

الخاتمة:

من خلال كل هذا يمكن لنا القول أن جريدة البصائر لعبت دورا بارزا في إثارة الرأي العام الجزائري خلال العامين الأولين من الثورة التحريرية (1954-1956) وذلك بعملها على كشف مختلف الدسائس الاستعمارية التي كانت تستهدف إجهاض الثورة، وإبعاد الشعب عنها وبسبب ذلك لاقت الجريدة الكثير من الصعوبات والعراقيل، مما أدى بها إلى الاحتجاب في أواخر سنة 1956، وبذلك نالت أحد الحسينيين اللذين تمنى أحدهما في عيد ميلادها التاسع ألا وهو الشهادة.